قادمتين من تلك الحديقة وهما من بنات العيلات لا من بنات الهوى . فلما وصلت الفتاتان الى الفتيان الثلاثة انفردت احداها ودنت منهم واظهرت انها لا تراهم في طريقها ثم دفعت بكتفها احدهم في صدره كما يفعل « الجدعان » بعضهم ببعض للمزاح والمطايبة . فالتفت الشاب المدفوع فرآها تلتفت اليه وتضحك فعاد اليها وعادت اليه واخذا في السلام والكلام

فالرجل الغريب يظن ان جميع من تقدّم ذكرهم اميركيون وان هذه العادات مباحة عند الاميركيين فيتساهل ويتسامح بشأنها . والحال ان ٩٥ في المائة منهم غرباء مهاجرون وهم من اضعف الطبقات في بلادهم . فنحب للسوريين المهاجرين ان لا يتركوا عادات سيئة كهذه العادات تؤثر على اخلاقهم بحجة انها عادات اميركية مباح العمل بها والجري عليها

البورصة في الحانة

يمكنك وانت جالس في الحانة (١) في نيويورك ان تطلع على جميع اخبار البورصات في العالم . ذلك لان في زاوية في كل حانة او قهوة كبرى صندوقاً صغيراً من زجاج ضمنه آلة تلغرافية كآلات التلغراف الاعتيادية وقصاصة ورق التلغراف تخرج منها بالتدريج وعليها اخبار آخر ساعة عن اسعار الاوراق والشركات المالية في جميع البورصات فتأمل

مناظرة في التفاضل والمساواة

ردّ لجناب شبل افندي نصيف دموس

تحت هذا العنوان نشرت الجامعة في عددها الثالث وما تلاه مقالات لاحد كتاب مصر الافاضل الذين نعرفهم بشهرتهم فقط وهو نقولا افندي حداد . قرأتها فرايت كاتبها يرى التفاضل امراً ضرورياً وواجباً وهذا راي نخالفه فيه على خط مستقيم وربما كان السبب وجودنا في ارض الحرية والمساواة حيثما جرت مبادئها في عروقنا مع الدم وامتزجت بارواحنا امتزاج الماء بالماء

وقد قسم صاحب المقالات موضوعه الى اربعة اجزاء هي التفاضل الشرعي فالدستوري

(١) « الصالون » هنا و « البار » في مصر

فالاقتصادي فالاجتماعي وتكلم عن الثلاثة الاول فاشبع غير اننا اما لتصلب في قلوبنا لم نقتنع او لاننا نرى الامور بغير ما يراها حضرة الكاتب . وكيف كانت الحال فنحن نرى المساواة في الحقوق والواجبات الشرعية والدستورية امرًا مقدسًا واجب الاعتبار والتنفيذ لاننا نعلم ان كل انسان مخلوق تحت نظام طبيعي واحد نعني من ذكر وانثى تحت ظروف طبيعية واحدة وان كل انسان يعيش متغذيًا من محصولات هذه الارض الواحدة في محيط من هواء واحد تحت شمس واحدة ومتى مات يزج جسمه تحت اديم ارض واحدة وان له نفسًا معطاة من خالق واحد وهي باعتبار كل اديان العالم خالدة ولها ثواب وعقاب واحد ونعلم ايضًا ان كل انسان يشعر باللذة الواحدة والالم الواحد نفسانيًا وجسديًا ولذلك نرى ان لا مزية لواحد على الاخر البتة . وما هو الواجب على الانسان الواحد واجب على كل انسان آخر وما هو حق الواحد هو ايضًا حق الآخر . وبكلمة اخرى اننا نرى بموجب هذه الاوليات ان تكون الحقوق واحدة والواجبات واحدة ايضًا ومتى توحدت الحقوق والواجبات وجبت المساواة ومنع جواز التفاضل بتًا . ومتى وجدت المساواة الحقيقية في امة من امم الله عظم شان تلك الامة وشاهدنا على هذا هذه البلاد العظيمة التي بلغت بحكمة الذين وضعوا دستورها الآمر بالمساواة وسنوا شرائعها الاولية الى درجة من العمران والمنعة ليست لغيرها من بلاد الله . فهي لم تصل الى ما وصلت اليه الا لان المساواة السياسية التي يتولد عنها المساواة في الشرع والاقتصاد والاجتماع كانت ولم تزل اساسًا لكل نظام وقانون سرى اهلها عليهما منذ بدء تاريخها حتى الان

وربما كان حضرة صاحب المقالة الفاضل يرى رأينا في الامر ولكنه يظن ان المساواة اسم بلا مسمى بدليل ما اورده من الشواهد التي لا نستطيع ان نفسرها الا بغير المعنى الذي يقصده لاننا في اميركا نرى المساواة والتفاضل بغير ما يراه اخواننا في مصر وسوريا كما سيجيء

اما التساوي في الشريعة فهذا واجب دينيًا وطبيعيًا واجب دينيًا لان كل انسان مخلوق على نفس النظام الواحد وله العقاب والثواب الواحد كما ذكرنا سابقًا وواجب طبيعيًا لان الطبيعة تقضي ببقاء الجنس قضاء لا يرد وهذا لا يتم الا باتكافوء والتعاضد منعًا للانقراض وهذان لا يكونان الا بالمحافظة على القانون وتنفيذه في الذين وضع من اجلهم . والمحافظة على القانون وتنفيذه لا يتمان الا برضاء الكل عنه والرضاء لا يكون الا متى كانت الحقوق مرعية ومصانة فان ميزت الشريعة بين انسان وآخر قضي على الصغير ان يبتلعه الكبير حتى تصبح الخليقة كلها في جوف رجل واحد وهذا الاخير في جوف اسد او وحش مفترس .

وقد ذكر حضرة صاحب المقالة حادثة جرت له في مصر مع بائع شمام يراجعها القارىء في الجزء الرابع من الجامعة بنى عليها حضرته الحكم في وجوب التفاضل صيانة لابن الادب من بائع الشمام وهي حادثة لا يجوز بموجبها حكم فقد رأينا مرأى العين حوادث كثيرة تخالف تلك الحادثة . منها ان واحداً من ابناء البيوتات الكبيرة في سوريا رام ان يشتري بطيخة من بائع خضرة فقير الحال فاتاه مساوماً ثم تم البيع على بطيخة وبعد قطعها وجدت « قرعاء » تافهة فرام ردها وابى الدفع فكلمه الفقير بالحسنى فازداد الشريف كبراً وتيهاً فقال الفقير « انتقاوى على فقير مثلي » ثم رفس صاحبنا طبقه وعليه تبن فاندلق على الارض وتقدم فلطم الفقير على وجهه فذهب هذا الى الحاكم فقابله هذا بالشتم فما قول حداد افندي بالقانون الذي اضاع حق ذلك الفقير . ثم نحن لا نشك في ان بائع الشمام كان لئيماً ولكن العدالة عمياء فهي لم ترَ ما جرى ولكنها تسمع وتحكم بالقسط لدى ورود الادلة ولكنها لا تسمع بالتلفون نعني يجب ان يقف امامها الخصمان واننا لا نرى غضاضة من وقوف كل ذي نفس حية امامها . وليس من الحيف ان يحاكم رجل مع رجل آخر

اما التساوي في الدستور فهو ضروري ايضاً لا بل واجب صيانة لمصلحة الافراد في سَن الشريعة العادلة المساوية بينهم ومصلحة الافراد كما لا يخفى هي مصلحة الامة لان هذه تتألف من اولئك . وواجب ايضاً لاجل صيانة الشريعة من النقض بالثورات الدموية التي تهلك الامة وتضعفها بازاء نفسها وبازاء باقي الامم الاخرى . ففي اميركا يقضي الدستور بانتخاب مشترعين من افراد الامة لسن نظامات توافق احوالها وهم منتخبون من جميع افراد الشعب بدون تمييز فكل ذكر وطني بالغ الحادية والعشرين من عمره ابيض كان او اسود له صوت واحد فقط لا يتجاوزه والمنتخبون نواب عن المنتخبين يقومون بكل المواعيد التي عاهدوا منتخبيهم على القيام بها . وقد برهن فعلياً هذا الدستور المبني على المساواة بانه خير دستور يحفظ راحة الامة وافرادها وخير كافل لسعادتهم وسعادتها والمنتخَب لا يفضل منتخبه مثقال ذرة ومركزه السياسي ليس سوى منصب يقوم بواجباته فيه ويتقاضى عنه اجرة كالكاتب في المحل التجاري وما شاكله . والامتيازات المعطاة لهم شرعاً من مثل عدم القاء القبض على النائب في الاوقات المعينه للالتئام مع رفاقه ليست الا لقصد صيانة الحكومة من النقض بالمؤامرات والدسائس كما حدث في فرنسا يوم نشأت الامبراطورية الثانية بعد ما زج في السجون انصار الجمهورية من اعضاء مجلس النواب وهي التي يسمونها Coup d'Etat

اما قوله فيما جاء في الكلام عن امتيازات النبلاء عن العامة في بلاد الانكليز وهو

(ولكن اذا انعمنا النظر في سبب هذا الامتياز من جهة وفي نتيجته من جهة اخرى وجدنا ان حقيقته ليست في تكافوء النبيل والعامي في الاهلية والاستحقاق فقط بل في الفائدة التي تنجم عنه وهي حفظ مجد المملكة وصيانتها) فهذا فيه نظر لان حفظ مجد المملكة حقيقة لا يقوم بوجود نبلاء والقاب شرف فيها وهذه الولايات المتحدة وفرنسا اكبر شاهد على صدق قولنا هذا لانهما مجيدتان بدون مساعدة هذا الصف من البشر ونحن نعتقد ان وجود مثل هذه الطبقة في مملكة مما لا يصون مجدها بل يخذلها ويضعفها لان الممالك انما تقوم بالشعب الراقي الشبعان الراضي عن شرائع بلاده على حد قول توماس جفرسون في منشور الاستقلال الاميركي (ان الحكومات تستمد قوتها من رضاء المحكومين) وهؤلاء الاشراف حمل ثقيل على كاهل الشعب يأكلون زاده بدون تعب يقاسونه فان جاء يوم وحصلت فيه مجاعة يثور هذا الشعب كما ثار في فرنسا وفي غيرها من قبل ومن بعد وكما هو ثائر الآن في روسيا. يثور على الدستور لانه غير عادل اذ يوجب الامتيازات ويثور على الشريعة لانها غير عادلة اذ تحلل للقليل ما تحرمه على الكثير

اما التفاضل في الاقتصاد فهذا بلا مسوغ البتة انما هو اذا كان موجوداً حقيقة فهو وهم باطل لا يضر بمصالح الافراد ولا ينفع ومع ذلك فاذا كان من فضل في ايجاد الثروة فالفقير موجدها لانه هو العامل في مناكب الارض وفي المعامل وفي بناء القصور وبناء المراكب الخ . اما قوله في انصراف الاغنياء الى مجتمعات خاصة دون الفقراء فهذا لا يبرهن تفاضلاً البتة اذ ان لهؤلاء مجتمعات يجوز لهم فيها ما يجوز لاولئك في اجتماعاتهم وركوب القطارات في الدرجة الاولى لا يبرهن افضلية صاحبه على راكب الدرجة الثالثة لان هذا المقعد يشرى بمال وكلما يشرى بمال يكون مشاعاً للجميع على السواء ويبطل حينئذٍ التفاضل حتى اذا حرم شرعا على قوم وحلل لآخرين فهناك يجوز القول حينئذٍ بوجود التفاضل ويكون ثمة نقص في الشريعة تأباه نفوس الامم الحرة ويكون بسببه ثورة عظيمة في ارض الشعوب الغير خاملة

اما قوله عن الولايات المتحدة ان كثيرين من اهلها يتطاولون الى نيل الالقاب وان الغنيات يطلبن الزواج بنبلاء اوربا لنيل الشرف وهلم جرا فهذا لا يبرهن وجود التفاضل الاجتماعي والاقتصادي ولا وجوبها لان هولاء الكثيرين قليلون جداً بالنسبة لعدد السكان وعلى القليل النادر لا يبنى حكم وما هؤلاء القلائل الذين يطلبون الامتيازات الموروثة التي جاءت اصحابها من طريق الصدفة الا قوم في نفوسهم بقية من همجية الاجيال

الماضية متغلبة في طبائعهم فهم يطلبون في بلاد اجنبية ما تمنعه بلادهم وشرائعها العادلة الآمرة بالمساواة . والقابهم التي يحصلونها لا تغير من مراكزهم مثقال ذرة فهم تحت القانون مساوون لبقية الناس فان لطمت الغنية الشريفة خادمتها الفقيرة كان جزاءها السجن او غرامة التعويض المالية وان شمخت بانفها في الهواء فانما هي تشمخ في الهواء كما يخور الثور ليس الا

اما ما يقدمه الفقير من التزلف الى الغني فهذا لا يبرهن حق الواحد على الاخر ولا افضليته اذ مرجع الامر الى واحد هو نيل غرض يوازي لدن صاحبه مقدار ذلك التزلف وخلاصة القول ان لا تفاضل الا متى وجدت امتيازات شرعية مختصة باناس محرمة على اخرين وهذا التفاضل قضي على بعضه في البلاد المتمدنة بعد ثورة انكلترا ثم قضي على بقيته بعد ثورة فرنسا حتى ان العبد الاسود الذي ولد في العبودية منذ عهد لا يعرف قدميته الا الله قد تحرر الان وصار له جميع حقوق سيده بالامس فهو يولي الحكام مراكزهم وهو بعبارة اخرى يامر بما يامر ويطيع ما يفرض

اما تفاضل اهل العلم على اهل الجهل فهذا يكون بالنسبة الى ما تستفيد منه الاكثرية من عمل الفرد غير ان هذا التفاضل لا يتجاوز حد كلمات المديح فقط لانه لا يجوز للعالم اكثر مما يجوز للجاهل من التمتع بالسعادة والراحة ولا يستطيع ذاك ان يستعبد هذا اذ كلاهما امام القانون في المركز الواحد انما هذا يمدح وهذا يهمل امره او يذم بالنظر لاهمية النفع او الضرر الذي يصدر من كل منهما وهذان المدح والذم هما ثمن الفائدة او المضرة التي تلحق بهم

اما تفاضل امة على اخرى كتفاضل الانكليز على ابناء مصر فهذا موجود ولكنه ليس شرعياً ولا دستورياً ولا هو واجب دينياً ومدنياً انما هو تفاضل القوة الحيوانية التي ليست على الانسانية منه شيء . وفي حادثة دنشواي حيف وجور فقد حدث في مدينة نيواورليانس ما يعاكسها تماماً وذلك ان بعض الايطاليان قتلوا رئيس البوليس فقبضت الحكومة على الجانين واودعتهم السجن على امل محاكمتهم ولكن الشعب الاميركي ثار على الفور فدخل السجن عنوة واخرج السجناء واماتهم بالرصاص ولو أمكنت حكومة ايطاليا من قاتلي ابنائها في اميركا لكانت فعلت فعل انكلترا واذ عز عليها الانتقام انهت المسالة سياسياً واخذت تعويضاً مالياً . اما انكلترا حاكمة مصر فقد فعلت فعل القوي ومصر ضعيفة بازائها . واما ذل ابناء مصر للمحتلين فهذا الذل لا يطول امره لان وراءه امراً سيدوس هذا التفاضل تحت

قدميه فان لم يكن اليوم او غداً فسيكون في الذي يليهما سعياً وراء المساواة التي هي حق كل مخلوق موروث من الله خالقه

مهاجر سوري في اميركا

يدعو المهاجرين الى الزراعة

والجامعة تعضد دعوته

حضرة الفاضل صاحب مجلة الجامعة الغراء

ما كان ابطائي في الجواب على اسئلة الجامعة بشأن دعوة المهاجرين الى الزراعة في اميركا المنشور في الجزء السابع الاّ لانتظاري ريثما ارى هل احد من المهاجرين يعترض على هذه الدعوة. ولما لم ارَ في الجزء الثامن اعتراضاً جئت بسرور للمجاوبة على تلك الاسئلة. واملي ان تستطيع الجامعة شيئاً فشيئاً توجيه انظار المهاجرين الى هذه الصناعة الشريفة الرابحة في هذه البلاد

السؤال الاول ـ ما هو الراسمال اللازم لاصلاح وزراعة المائة وستون اكرّا (١) (والجواب ان الزراعة هي كالتجارة فيمكن للتاجر ان يتعاطى تجارة ما براسمال صغير حتى المائة ريال كما انه يقدر ان يتاجر بالوف ريالات ولكن كلما زاد الراسمال ووُجد رجال ذو حزم وعزم تزداد الارباح. وهكذا الفلاح هنا فانه يقدر ان يباشر العمل براسمال صغير حتى مائتي وخمسين ريالاً فبهذه القيمة يشتري زوج خيل او بغال وآلات الزراعة كويقن (عربة) (Wagon) وسكة حديدية نقالة ويبتدئ بفلاحة ارضه. ويلزمه بعض آلات احياناً يستعيرها من الجيران الى ان يُنتج من عرق جبينه ثمنها ويكبر اشغاله شيئاً فشيئاً. على ان الفلاح القادر اذا اتقن الفلاحة وكان عنده اربعة من جياد الخيول وسكة وجميع آلات الفلاحة فتكون ارباحه مضاعفة

السؤال الثاني ـ هل يستطيع الزارع الذي لا يكون بيده راسمال ان يستقرض المال

(١) راجع باب الرسائل في الجزء السابع